

ملف المناصرة

المعطي منجب

Maâti Monjib

خارج الاحتجاز المغرب

يقود المعطي منجب جمعيات تدافع عن حرية الصحافة والصحافة الاستقصائية في المغرب. أُدين غيابيًا عام 2021 بتهمتي المساس بأمن الدولة والنصب، وأمضى قرابة ثلاثة أشهر في الحبس الاحتياطي خاض خلالها إضرابًا عن الطعام، قبل الإفراج المؤقت عنه في مارس/آذار 2021. وشمل العفو الملكي الحكم في يوليو/تموز 2024، لكن تحقيقًا في غسل الأموال لا يزال مفتوحًا، ولا يزال ممنوعًا من مغادرة المغرب.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-MA-2026-007

01

القضية في دقيقة

يقود المعطي منجب جمعيات تدافع عن حرية الصحافة والصحافة الاستقصائية في المغرب. أُدين غيابيًا عام 2021 بتهمتي المساس بأمن الدولة والنصب، وأمضى قرابة ثلاثة أشهر في الحبس الاحتياطي خاض خلالها إضرابًا عن الطعام، قبل الإفراج المؤقت عنه في مارس/آذار 2021. وشمل العفو الملكي الحكم في يوليو/تموز 2024، لكن تحقيقًا في غسل الأموال لا يزال مفتوحًا، ولا يزال ممنوعًا من مغادرة المغرب.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**1995**
الدولة	**المغرب**
الحكم	**السجن سنة واحدة (المحكمة الابتدائية بالرباط، 27 يناير/كانون الثاني 2021)؛ وشمله عفو ملكي في يوليو/تموز 2024.**
التهم	**المساس بالسلامة الداخلية للدولة (أُدين عام 2021، وشمله العفو عام 2024)** **النصب (أُدين عام 2021، وشمله العفو عام 2024)** **غسل الأموال (تحقيق منفصل فُتح في أكتوبر/تشرين الأول 2020 ولا يزال مفتوحًا)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على المعطي منجب وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية للمعطي منجب.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/maati-monjib/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
التجميد التعسفي للأصول	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13
المساس بالشرف والسمعة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
الحرمان من الدفاع القانوني	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
التهديد والترهيب	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14
المراقبة غير المشروعة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17

03

مسار القضية

1995

اعتقال

اعتقاله لأول مرة

اعتُقل لأول مرة، وأُفرج عنه بعد حملة حقوقية.

2015

توجيه اتهام

توجيه أولى التهم

وجّهت السلطات المغربية إلى منجب وستة نشطاء آخرين تهمتي المس بالسلامة الداخلية للدولة والنصب، في قضية مرتبطة بمركز لتدريب الصحفيين كان يديره.

2017

سياق

استهدافه ببرنامج التجسس بيغاسوس

استُهدف هاتفه ببرنامج التجسس بيغاسوس التابع لمجموعة NSO منذ 2017، كما كشفت منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

أبريل/نيسان 2019

تجميد أصول

تجميد حسابه المصرفي وبطاقته الائتمانية دون إخطار

أُوقف عن عمله الجامعي في الرباط، وقُطع راتبه، وجُمّد حسابه المصرفي وبطاقته الائتمانية دون إخطار.

7 أكتوبر/تشرين الأول 2020

فتح تحقيق

فتح تحقيق في غسل الأموال

فتحت النيابة العامة في الرباط تحقيقًا في غسل الأموال ضده وضد أفراد من أسرته بعد إحالة من وحدة معالجة المعلومات المالية.

29 ديسمبر/كانون الأول 2020

الأمر بالحبس الاحتياطي

اعتقاله وإيداعه الاعتقال الاحتياطي

اعتقلت الشرطة منجب دون مذكرة في مطعم بالرباط. وأمر قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية بالرباط بإيداعه رهن الاعتقال الاحتياطي بتهمة غسل الأموال، دون حضور محامٍ.

27 يناير/كانون الثاني 2021

حكم غيابي

إدانة غيابية

أدانت المحكمة الابتدائية بالرباط منجب بتهمة المس بسلامة أمن الدولة الداخلي، وقضت بسجنه سنة واحدة. ولم يُسمح له ولا لمحاميه بالحضور.

4 مارس/آذار 2021

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام

بدأ منجب إضرابًا مفتوحًا عن الطعام في سجن العرجات 2 احتجاجًا على احتجازه وعلى المخالفات في الإجراءات القضائية.

23 مارس/آذار 2021

إفراج مشروط

إفراج مشروط

أُفرج عن منجب إفراجًا مشروطًا، مع استمرار الإجراءات القانونية والقيود.

8 أبريل/نيسان 2021

جلسة محاكمة

تأجيل جلسة الاستئناف

أجّلت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء الجلسة من 8 أبريل/نيسان إلى 10 يونيو/حزيران 2021.

30 سبتمبر/أيلول 2021

جلسة محاكمة

تأجيل الاستئناف وسط حضور أمني كثيف

وصل منجب إلى محكمة الاستئناف الإدارية في الرباط، وكان نحو مئتي عنصر أمن يطوّقون مبنى المحكمة. وأُجّلت الجلسة إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2021.

2 ديسمبر/كانون الأول 2021

جلسة محاكمة

جلسة استئناف أمام المحكمة الإدارية

كان مقررًا نظر قضية منجب أمام محكمة الاستئناف الإدارية في الرباط، إلى جانب مدافعين آخرين متهمين بالمس بأمن الدولة.

29 يوليو/تموز 2024

عفو

عفو ملكي عن حكم 2021

كان بين الصحفيين والنشطاء الذين شملهم العفو الملكي، ويبقى تحقيق منفصل بتهمة غسل الأموال مفتوحًا.

أبريل/نيسان 2025

فرض منع من السفر

منعه من السفر لإلقاء محاضرة في السوربون

مُنع من مغادرة المغرب لإلقاء محاضرة في السوربون، فبدأ إضرابًا عن الطعام.

30 مارس/آذار 2026

فرض منع من السفر

منعه من ركوب الطائرة

في مطار الرباط سلا، منعت شرطة الحدود منجب من ركوب الطائرة رغم تقديمه دعوة رسمية من جامعة.

31 مارس/آذار 2026

بدء إضراب عن الطعام

إعلان إضراب عن الطعام

أعلن منجب إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على منعه من السفر واستمرار تجميد أصوله.

04

القصة كاملة

تحديث، 13 مايو/أيار 2026: في يوليو/تموز 2024، شمل العفو الملكي الحكم الصادر بحقه عام 2021، لكنه لا يزال ممنوعًا من مغادرة المغرب. وفي 30 مارس/آذار 2026، منعته شرطة الحدود من الصعود إلى طائرة في مطار الرباط سلا رغم استدعاء جامعي رسمي، فأعلن بعدها إضرابًا عن الطعام. ولا تزال حساباته المصرفية مجمدة منذ 2019، وصدر أمر بمصادرة أصوله. ويعتزم محاموه تقديم شكاوى إلى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك.

الخلفية والعمل

المعطي منجب مؤرخ وصحفي فرنسي مغربي كرّس مسيرته لحرية الصحافة ومكافحة الفساد في المغرب. ويرأس جمعية «الحرية الآن»، وهي جمعية تدافع عن حرية التعبير والصحافة، وشارك في تأسيس الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، التي تحقق في الفساد وتكشفه.

ويتمحور عمله حول توفير دعم مؤسسي لصحفيي التحقيق والدفاع عن حقوق الصحفيين الذين يعملون تحت الضغط. وجعله هذا التركيز المتواصل على الشفافية والمساءلة هدفًا للأجهزة الأمنية للدولة.

تهم 2015 وعودتها إلى الواجهة

في 2015، وجّهت السلطات المغربية لأول مرة تهمة «المساس بالسلامة الداخلية للدولة» إلى منجب وعدد من المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان. وظلت القضية خامدة سنوات قبل أن تعود إلى الواجهة عام 2020 مع اتهامات إضافية.

في 29 ديسمبر/كانون الأول 2020، اعتقلت الشرطة منجب دون مذكرة في مطعم بالرباط، وأمر قاضي تحقيق في المحكمة الابتدائية بالرباط بإيداعه رهن الاعتقال الاحتياطي بتهمة جديدة هي غسل الأموال. وحُدّدت جلسة تحقيق في 20 يناير/كانون الثاني 2021.

الإدانة الغيابية

في 27 يناير/كانون الثاني 2021، أدانت المحكمة الابتدائية في الرباط منجب بتهمة المساس بالسلامة الداخلية للدولة وحكمت عليه بالسجن سنة واحدة. وجرت الجلسة غيابيًا: إذ لم يُسمح لمنجب ولا لمحاميه بالحضور. وصدر الحكم دون حضور المتهم للطعن في التهم أو مناقشة الأدلة.

الإضراب عن الطعام والإفراج المشروط

احتُجز منجب في سجن العرجات 2 في سلا قرب الرباط. وفي 4 مارس/آذار 2021، بدأ إضرابًا مفتوحًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه وإدانته والمخالفات الإجرائية التي شابت القضية. واستمر الإضراب أسابيع.

وأُفرج عنه إفراجًا مشروطًا في 23 مارس/آذار 2021، وإن ظلت الإجراءات القانونية ضده قائمة. وتلت ذلك جلسات استئناف متعددة، أُعيدت جدولة كل منها. وأُرجئت جلسة كانت مقررة في 8 أبريل/نيسان 2021 أمام محكمة الاستئناف في الدار البيضاء إلى 10 يونيو/حزيران 2021.

الاستئناف واستمرار القيود

في 30 سبتمبر/أيلول 2021، وصل منجب إلى محكمة الاستئناف الإدارية في الرباط لحضور جلسة أخرى. وطوّق نحو مئتي عنصر أمن مبنى المحكمة، نصفهم يرتدون الخوذات ومسلحون بالهراوات والدروع. وبدا أن الانتشار يهدف إلى منع أي تجمع علني دعمًا له، وتفرّق العناصر بعد مغادرة منجب ومحاميه.

وأُعيدت جدولة الجلسة مجددًا إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2021 بسبب غياب متهمين آخرين في القضية. وكان مقررًا أن تُنظر قضيته مع قضايا عدد من المدافعين الآخرين الذين يواجهون التهمة نفسها، المساس بأمن الدولة.

تجميد الأصول والتشهير

جُمّد حساب منجب المصرفي وبطاقته الائتمانية دون إخطار مسبق، ما حرمه من الوصول إلى دخله. وشنّت وسائل إعلام مملوكة للدولة حملات تشهير ضده، متهمة إياه بالتحريض على العنف واختلاس أموال المجتمع المدني. ورافقت حملات التشويه هذه المضايقة القضائية، فضاعفت الضغط عليه وعلى أسرته.

السياق الدولي

تجسّد قضية منجب نمط المضايقة القضائية التي يواجهها المدافعون عن حرية الصحافة في المغرب. فإحياء التهم القديمة، وتوظيف نصوص الأمن الوطني لتجريم المناصرة الصحفية، وتجميد الأصول، وحملات التشهير الإعلامية المنسقة، توضح معًا مجموعة الأدوات المستخدمة ضد من يتحدّون الروايات الرسمية.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate lifting of the arbitrary travel ban imposed on Maâti Monjib, historian and journalist; President of Freedom Now; co-founder of the Moroccan Association for Investigative Journalism in Morocco.

In brief: Maâti Monjib leads associations defending press freedom and investigative journalism in Morocco. Convicted in absentia in 2021 of threatening state security and fraud, he spent nearly three months in pretrial detention, including a hunger strike, before his provisional release in March 2021. A royal pardon covered the conviction in July 2024, but a money-laundering investigation remains open and he is still barred from leaving Morocco.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately lift the travel ban imposed on Maâti Monjib and on any family members affected by the same order;
2. Restore valid travel documents and remove any border-watch flags placed in connection with peaceful human rights work;
3. Comply with the ICCPR Article 12 guarantee of freedom of movement;
4. Immediately unfreeze the personal and organisational accounts of Maâti Monjib.

I will continue to monitor this case until Maâti Monjib's freedom of movement is restored.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026